

## سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي

الأستاذة : عمراني نادية  
أستاذة مساعدة في كلية الحقوق والعلوم السياسية  
جامعة سعد دحلب بالبلدية

### مَهَيِّدٌ

تحتل الزراعة مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، فهي تعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول للناتج القومي المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة، وعليه فإن المحافظة على قطاع الزراعة في الدول النامية وعلى الموارد الأساسية لمكوناته، تعتبر أمرا ضروريا، خصوصا إذا علمنا أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار لمحاربتها ومنافستها في مجال التجارة الخارجية والأسعار، سواء كان ذلك بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية كمنظمة التجارة العالمية، وما إلى ذلك من تنظيمات وتجمعات عديدة سواء كانت جهوية، إقليمية أو دولية.

ونظرا للكثير من الخصائص والسمات غير المواتية التي تميز القطاع الزراعي في الدول النامية فقد أصبح يعيش وضعاً مختلفاً، مما ترتب عنه نشوء أزمة غذائية في معظم تلك الدول، والتي ازدادت اتساعاً بمرور الزمن نتيجة لتضايف عدد السكان، بحيث أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية والعربية من بينها الجزائر.

ولهذا فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية، من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، وتصدرت دائرة اهتمامات الجهات المعنية، وشغلت بال المواطنين لأنها تمسهم بصورة مباشرة، ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة الجزائرية، وذلك لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية وارتباطه الوثيق بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل. ولذلك فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي تحظى باهتمام متزايد، حيث بذلت خلال العقود الماضية جهودا متصلة من قبل الدولة وأجهزة التنمية من

أجل التصدي لهذه القضية، واشتملت الجهود على إجراء دراسات تحليلية وإعداد الاستراتيجيات ووضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين واقع إنتاج وتوفير واستهلاك السلع الغذائية.

لذا سنحاول في هذا الموضوع الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في ما الاستراتيجيات والسياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه الأخيرة (السياسات) في إنجاح قطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي؟

وكإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى مبحثين إثنين يعالج أولها مفهوم الأمن الغذائي، والثاني يتطرق إلى السياسات التي إعتمدتها الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي.

### المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي

لقد أعطيت للأمن الغذائي تعريف عدة ومختلفة بحسب رؤى مفكرها وكتابها، إذ يرى البعض أنها مشكلة عالمية تجد حلا لها في توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم، ويعتبرها البعض الآخر مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة.

ومهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي نجد أن هذه القضية تركزت أساسا في أغلب الدول النامية، واستفحل أمرها مع مرور الوقت. وسنحاول في هذا المبحث التطرق لمختلف التعريف التي أعطيت للأمن الغذائي، بداية بالتعريف الوضعي في المطلب الأول، ثم التعريف الإسلامي في المطلب الثاني .

#### المطلب الأول: التعريف الوضعي

وسنسعى في هذا المطلب للتطرق لمختلف التعريف التي أعطيت للأمن الغذائي بداية بالتعريف اللغوي، ثم التعريف الذي قدمه الكتاب، ثم التعريف الذي طرحته الوثائق والمنظمات الدولية.

#### أولا: التعريف اللغوي للأمن الغذائي

الأمن في اللغة: من باب أمن وسلم، وهو من الأمن والأمان، وأمنه فهو آمن، وأمنه اطمأن ولم يخف، فهو آمن، وأمين ويقال لك الأمان أي قد أمنتك. وأمن البلد، اطمأن فيه أهله، وأمن الشر ومنه سلم<sup>(1)</sup> ، ومنه قوله تعالى: (إذ يغشيكُم النعاس أمنة)<sup>(2)</sup>، وأيضا قوله تعالى : (الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف)<sup>(3)</sup> وقوله تعالى: (والتين والزيتون)<sup>(1)</sup> وطور سنين<sup>(2)</sup> وهذا البلد

**الأمين(3)(4)** أي الأمن. وأمن فلانا على كذا أوثق به واطمأن إليه، أو جعله أمينا عليه قال تعالى: (قال هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين)(5).

أما الغذاء في اللغة: فقد أعطيت له عدة تعاريف، فحسب القاموس الشهير Petit Larousse هو كل ما يتعلق بالطعام(6)، وحسب Petit Robert فهو كل مادة قابلة للهضم، وحسب مركز الأبحاث حول الحق في الغذاء الجامعة الحرة لبروكسل «كل المنتجات أو المواد التي يأكلها الإنسان أو يشترها، من أجل تغطية الاحتياجات المغذية والذي يحقق رفاهية السكان في مجموعهم»(7).

#### ثانيا: التعريف الاصطلاحي

إن التعريفات التي طرحها الكتاب والباحثين للأمن الغذائي كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لتشعبه وارتباطه بجوانب مختلفة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، لكنها تجتمع حول وجود الغذاء وسهولة الحصول عليه، وكيفية استخدامه في جميع الأوقات التي يريدها فيه الإنسان. فعرفه الدكتور السيد محمد السريتي في كتابه الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بأنه: «قدرة المجتمع على توفير الحاجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام ويتم توفير حاجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، ويمكن استعمالها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات»(8).

أما الدكتور محمد السيد عبد السلام اعتبر الأمن الغذائي قضية ضرورية للدول ولا ينبغي لها أن تعيش عصورا حضارية مختلفة في هذا المجال، وعدد الأسباب التي تحيط بقضية الأمن الغذائي في مقدمتها التنمية الزراعية والأراضي والماء وإنتاج الغذاء وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول سواء بالنسبة لتبادل السلع الزراعية أو بالنسبة لانتقال التكنولوجيا. ويرى أن قضية الأمن الغذائي ومدخلها أصبحت هي التنمية الزراعية المتسارعة، ويربط مفهومه للأمن الغذائي بثلاثة مسائل هي: الوفرة أي توافر السلع الغذائية التي يحتاج إليها أفراد المجتمع. الاستقرار أي أن تكون السلع متوافرة طوال الوقت. وإمكانية الحصول عليها أي أن يكون دخلهم كافيا لتمكينهم من شراء سلع غذائية(9).

#### ثالثا: التعريف القانوني

قدمت منظمة الأغذية والزراعة عدة تعاريف للأمن الغذائي التي تستهدف تحقيق الغذاء، وزيادة الإنتاجية، والارتقاء بالجودة واستدامة التنمية الزراعية،

وهي تعرف الأمن الغذائي بأنه: «حصول جميع الناس في جميع الأوقات بصورة مادية واجتماعية واقتصادية على الأغذية الكافية والأمن والمغذية التي تلبي احتياجاتهم وأفضليتهم مما يمكنهم من ممارسة حياة ملؤها الصحة والنشاط»<sup>(10)</sup>.

كما تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريفا للأمن الغذائي فهي تعرفه بأنه: «توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الإنتاج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلعة الغذائية لكل قطر وإنتاجها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية»<sup>(11)</sup>.

#### المطلب الثاني: التعريف الإسلامي للأمن الغذائي

لفت القرآن الكريم أنظار البشرية إلى أهمية الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وجعله عنوانا للحياة السعيدة، فإله سبحانه وتعالى عندما أدخل سيدنا آدم الجنة خاطبه بقوله: (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى (118) وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى (119))<sup>(12)</sup>.

كما تم ربطه بالأمن والاستقرار السياسي وقد تجلّى ذلك المعنى من خلال سورة قريش حيث أمتن الله عز وجل على قريش بما أفاء عليهم من نعمة الأمن الغذائي (الذي أطعمهم من جوع) ونعمة الأمن والاستقرار السياسي (وَأَمْنُهُمْ مِنْ خَوْفٍ) وجعل ذلك من النعم العظيمة التي تستحق الشكر والعبادة لله عز وجل، ولا يجوز أن تقابل بالنكران (فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أطعمهم من جوع وَأَمْنُهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4))<sup>(13)</sup>. وتجلى نفس المعنى كذلك في سورة النحل في قوله تعالى: (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (112))، وقوله عز وجل: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (155))<sup>(14)</sup>.

ولم تغفل السنة النبوية عن ذكر أهمية الأمن الغذائي في حياة الفرد والجماعة، وجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ركنا ثالثا من أركان الحياة الأمانة المستقرة «من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا»<sup>(15)</sup>.

إن الإسلام حارب كل ما من شأنه أن يحط من كرامة الإنسان، معتبرا الفقر والحاجة شرا كاد أن يرقى درجة الكفر، إذ هو باب لهلاك الإنسان وفساد المجتمع<sup>(16)</sup>. لذا كفلت الشريعة الإسلامية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي الحق في أن تتوافر له ضرورات الحياة الأساسية، فهي تلزم أولي الأمر في الدولة بتوفير ذلك لرعاياها.

كما تجلت نظرة الإسلام إلى الأمن الغذائي في سيرة المصطفى، من خلال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإنشاء سوق خاص بالمسلمين وذلك عند قدومه المدينة، حيث كان سوق المدينة محصورا بأيدي يهوديا مما يشكل تهديدا لأمن المسلمين الاقتصادي والغذائي ومن ثم السياسي<sup>(17)</sup>.

إن نظرة الشريعة الإسلامية للأمن الغذائي تركز على جانب هام ألا وهو البعد العقائدي الذي يستند بدوره على ثلاثة جوانب: أولها الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق وأنه لن يترك مخلوقا دون كفايته من الرزق-ثانيها أن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق وقد وردت عدة آيات قرآنية<sup>(18)</sup> وأحاديث شريفة تؤكد الربط بين الأرزاق والاستغفار ومن ذلك مثلا صلاة الاستسقاء ولقد سار على هذا النهج الصحابة والمسلمون. ثالثها أن تقوى الله والالتزام بمنهجه ينميان الأرزاق، ويجعل الله عز وجل أمر الرزق سهلا للمؤمنين، كما حدث أيام عمر بن عبد العزيز إذ أدى تمسك الأمة الإسلامية بالأخلاق الفاضلة إلى زيادة ووفرة الخيرات، وقد حث الإسلام على السعي لطلب الرزق عن طريق العمل والأخذ بالأسباب.

وعليه، فإن تمسك المجتمع الإسلامي بالعقيدة من خلال التزامه بالجوانب الثلاث السابقة تعطي للفرد المسلم عامل معنوي، تحفزه على العمل بنشاط وهمة فضلا عن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تحقيق نصيب معين من الاستثمار والإدخار<sup>(19)</sup>.

وبعد عرضنا لمفهوم الأمن الغذائي، يتبين لنا أن الأمن الغذائي وعلى أي مستوى كان، سواء عالميا أو إقليميا أو وطنيا أو أسريا فهو في النهاية يهم الفرد ويندرج ضمن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الحق في الغذاء وفي التحرر من الجوع. وسنحاول في المبحث التالي التطرق لتجربة إحدى الدول في تحقيق أمنها الغذائي على المستوى الداخلي الوطني ألا وهي الجزائر فما السياسات الزراعية التي انتهجتها هذه الأخيرة لتحقيق الأمن الغذائي؟.

#### المبحث الثاني: سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي

تعتبر الجزائر أحد الأطراف الدولية التي تعهدت من خلال الوثائق الدولية بتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني<sup>(20)</sup> ولأجل ذلك قامت بسن تشريعات<sup>(21)</sup> وأنشأت آلية متخصصة في هذا المجال ألا وهي وزارة الفلاحة، وأولت اهتماما بالقطاع الزراعي باعتباره مساهما هاما في تحقيق الأمن الغذائي. فانتهجت لتحقيق ذلك سياسات إصلاحية في مجال الزراعة، فبدء بسياسة التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي وصولا إلى

الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية كخطة متكاملة للارتقاء بالوضع الزراعي في الدولة<sup>(22)</sup>.

وسنحاول في هذا المطلب التطرق للسياسات الزراعية في الجزائر أولا وكذا لخطط التنمية الزراعية ثانيا.

#### المطلب الأول : السياسات الزراعية في الجزائر

تعتبر السياسات الإصلاحية في مجال الزراعة من بين السياسات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي، والإصلاح الزراعي كمفهوم «هو تغيير الحياة الريفية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والجهازية والبيئية والبشرية».

فبدأ بسياسة التسيير الذاتي بموجب المرسوم 22 مارس عام 1963- بناء على قرارات مؤتمر طرابلس الذي أولى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي، حيث عرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها.

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 4,2 مليون هكتار - إلى الثورة الزراعية 1971- 1972 التي جاءت كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، و قد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: " الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها". وهو مبدأ سياسي واجتماعي واقتصادي في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة.

كل الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة، النخيل، الماشية من الغنم، الأراضي الغابية، المياه المعدة للاستعمال الزراعي. وبموجب هذا القانون تم منح

أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.

من ثمة إلى إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي والمشاريع الإصلاحية منذ الثمانينات بعدما مرت الجزائر بظروف متأزمة في مجال الاقتصاد الوطني، خاصة في توفير الغذاء الذي أصبح في الغالب يستورد من الخارج إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

فإزاء هذه الوضعية في المجال الغذائي قررت الدولة أن يقوم القطاع الزراعي في الجزائر بدوره في توفير احتياجات الدولة الغذائية، وفي إطار المخطط 1984/1980 أعادت الدولة هيكلتها لمزارع تملكها لتحرير المزارع من البيروقراطية، كما قامت برفع أجور عمال الفلاحة وساعدت المزارعين بمنهم القروض والمعونات ليتمكنوا من شراء الآلات والشاحنات وبناء مساكنهم<sup>(23)</sup>.

إلى جانب الإجراءات التشريعية التي تضمنت قانون حيازة الملكية العقارية بعملية استصلاح الأراضي في أوت عام 1983 بهدف توسيع المساحة الصالحة للزراعة بغية الزيادة في القدرة الإنتاجية، وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق منح الامتياز<sup>(24)</sup>، فهو برنامج القطاع الفلاحي لفائدة سكان الريف من أجل تنمية دائمة.

كما أضيفت إلى ذلك مشاريع جوارية كمشروع جوارى للتنمية الريفية الذي يهدف إلى إنعاش المناطق الريفية لاسيما الأكثر حرمانا منها، وذلك يدعم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة وكذا ترقية التسيير الدائم للموارد الطبيعية.

كل هذه الإصلاحات تعبر عن مدى أهمية القطاع الفلاحي وإمكانية تطويره من أجل تحقيق الاعتماد على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج احتياجات المجتمع الغذائية .

وتطبق الجزائر الآن المرحلة الثانية من الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية التي سنتطرق إليها في حينها.

**المطلب الثاني : الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية**

عملت الجزائر في تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ وصياغة وتحديث البرامج والخطط الوطنية للتنمية الزراعية، والتي هي عبارة

عن استراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. حيث امتدت الأولى من عام 2000 إلى 2004 والثانية من عام 2005 إلى غاية سنة 2015 وستعرض لهذه الخطط فيما يلي:

#### أولا: خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية 2000-2004

سعت الجزائر عن طريق الخطة الوطنية للتنمية الزراعية لعام 2000 والخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية لعام 2002 إلى تحسين أوضاع المزارعين وغيرهم ممن يعيشون في المناطق الريفية وذلك بالاستثمار في البنية الأساسية من قبيل الكهرباء والري والإمداد بمياه الشرب<sup>(25)</sup>.

ويهدف التصدي لتحدي التصحر أطلقت الجزائر عام 2003 خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر الموجهة لتطوير الإجراءات الوقائية للأراضي، وتعزيز القدرات المناخية والجوية والمائية الوطنية ووسائل إطلاق إنذارات مبكرة بالجفاف، ويرافق هذه الخطة المخطط الوطني لإعادة التشجير بصفته جانبا هاما من سياسة حماية الموارد ومن ثمة بصفته عاملا مساعدا على تطبيق بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية<sup>(26)</sup>. وفي عام 2004 أطلقت الحكومة الجزائرية إستراتيجية جديدة للتنمية الريفية المستدامة تقوم على اللامركزية، وكان الهدف من الإستراتيجية هو الحد من الواردات وتحسين الأمن الغذائي بواسطة دعم وتنويع الإنتاج الزراعي، وتشجيع الاستغلال المستدام لإمكانات الجزائر الكبيرة، من حيث صيد الأسماك وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مبادرات تجهيز الأغذية وصونها وتسويقها، ونقل المعرفة التقنية. وفي عام 2005 بدأت الجزائر في إتباع نهج تشاركي على مستوى الريف لتحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ولتحسين تغذية الأسرة المعيشية وذلك عن طريق برنامجها الخاص للأمن الغذائي. وقد قام بصياغة هذا البرنامج فريق وطني في أكتوبر 2004 بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، وأصبح موضع التطبيق في جانفي 2005 في حوالي 60 موقعا تمثل المناطق الإيكولوجية الزراعية المختلفة في 16 ولاية من ولايات الدولة البالغ مجموعها 48 ولاية، وقد أصبح الآن تنفيذ النهج البرنامجي مدمجا تماما في مشروعات التنمية الريفية المحلية المتكاملة<sup>(27)</sup>.

#### ثانيا: الإستراتيجية الزراعية الوطنية 2005-2015

أعدت هذه الإستراتيجية في جانفي 2006، في أعقاب الاستعراض التنفيذي للقطاع الزراعي الجزائري الذي أجري في عام 2005، واستنادا إلى هذه



الاستنتاجات التي توصل إليها هذا الاستعراض، أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سلسلة من البرامج لإحياء الاقتصاد الزراعي على نطاق الدولة منها سياسة التجديد الريفي، التي تهدف إلى:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانات المتوفرة من موارد طبيعية و رد الاعتبار للتراث الثقافي<sup>(28)</sup>.

وقد كان الطموح الأساسي لسياسة التجديد الريفي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها، ومؤهلاتها ومعوقاتها، والمساهمة في تجسيد أهداف الألفية للتنمية التي التزمت بها الجزائر.

كما عملت الجزائر على وضع نظام تنظيمي جديد من أجل حماية جودة الأغذية وسلامتها، وقد ركزت المرحلة الأولى على البطاطس كمشروع نموذجي مع إدخال مزيد من المحاصيل تدريجيا، ومن المخطط أيضا الاستثمار في تحديث نظام التبريد وتخزين المحاصيل وإقامة سلخانات ومراكز لمعالجة الحيوانات<sup>(29)</sup>.

إن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم وجود المياه، هذه الأخيرة التي تعتبر عماد الأمن الغذائي وهي السبيل إلى وجود قطاع زراعي مزدهر.

والجزائر على غرار الدول الأخرى تبذل جهدا كبيرا للاستجابة للزيادة المستمر في الاحتياجات إلى المياه، فقد تم حتى الآن استثمار 22.5 مليار دولار أمريكي لتحسين كمية المياه وجودتها على حد سواء، مع اتخاذ تدابير للحفاظ على احتياطي المياه، واستيراد المياه، وبناء محطات جديدة لتنقية المياه، وتوسيع نطاق نظم الري مع جعلها في الوقت نفسه أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة.

وقد ناشدت وزارة الفلاحة المشتغلين بالزراعة في المناطق النائية، أن يستثمروا في الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة لأغراض الري، ويتمثل

الهدف من ذلك في استصلاح الأراضي الفاحلة من أجل استخدامها في تنمية البستنة بما يشمل زرع أشجار الزيتون على نطاق كبير<sup>(30)</sup>

وفي الأخير يمكن القول أن وعى الدولة الجزائرية بالدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق التوازن الاجتماعي، ودفع عجلة الإنعاش الاقتصادي جعلت المخطط الوطني لتنمية الريفية يعتمد على دعم خاص وملائم وكذا مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يسمح هذا النظام بتأمين مداخيل الفلاحين، ويأخذ بعين الاعتبار، كذلك المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتج نفسه.

#### خاتمة

وفي ختام موضوعنا يمكننا القول بأن السياسات الزراعية المتعاقبة التي انتهجتها الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي بالرغم من أثرها الواضح إلا أنها تبقى ليست بالدرجة الأولى التي تعزى لها، حيث يمكن للإنسان أن يقلص من تبعاتها بالاستعداد لها وتوفير المستلزمات الضرورية للتقليل من أثرها، فتوفير الهياكل القاعدية للري والإسراع في عمليات البذر والحصاد والدرس باستعمال تكنولوجيا ومعدات كافية كما وكيفا يجنب القطاع من كثير من المشاكل وبخاصة المناخية منها، بما يوفر للاقتصاد موارد كبيرة. وسنوجز فيما يلي أهم الاقتراحات.

- ضرورة وضع سياسات انتاجية، تمويلية تسويقية ناجعة كفيلة بتشجيع الفلاحين على التوسع في انتاج الحبوب.

- تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي من خلال زيادة المراكز البحثية المتخصصة وتفعيلها.

- تطوير سياسة الإرشاد الزراعي بهدف تقريب الإنتاج العلمي من الزارعين.

- اعتماد أسلوب التكامل الإقليمي في الجانب الزراعي.

- تطوير استغلال المياه وتحديث طرق الري والحث على اقتناء البذور الجيدة وكذا استخدام الأسمدة بشكل واسع. وكذا ضرورة مراعاة المتطلبات الضرورية للنهوض بالقطاع الزراعي خاصة في جانبه المتعلق بالزراعة الإستراتيجية في كل سياسة مالية أو نقدية.

- محاولة التأثير في النمط الاستهلاكي للأفراد المبني بصفة أساسية على الحبوب وتنويعه بين المكونات الغذائية الأخرى.

## - تفعيل استصلاح واستغلال المناطق السهبية والصحراوية.

- ضرورة إنشاء المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية بما يحقق استقرار الأسعار، ومواجهة مخاطر العجز الغذائي ولاسيما السلع الرئيسية، والحرص على تطوير عملية تخزين الحبوب بالطرق العصرية.

- تدعيم دور المرأة بالمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية القطاع الزراعي، واعتبار المرأة هي محور التنمية المستدامة وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل المرأة الريفية وإكسابها المهارات اللازمة، وعلى درجة الإمكانات المالية والفنية التي تتحصل عليها، ومدى وصولها الى الموارد والتمويل اللازم للتوسع في نشاطها الإنتاجي النباتي أو الحيواني أو في الصناعات الزراعية الصغيرة.

## المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

القران الكريم

أ-الكتب:

- بطرس البستاني، قطر المحيط، قاموس لغوي ميسر، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثانية، 1995، ص13.
- السيد محمد السريتي، "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، دون طبعة، سنة 2000.
- محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230 الكويت، فبراير 1998.
- تحفة الأحوذى، شرح جامع الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، كتاب الزهد، في باب التوكل على الله، حديث رقم 2384
- صفاء الدين محمد عبد الحكيم، "حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005.
- ب-مقالات ودراسات:
- محمد دباغ، "وسائل تحقيق الأمن الغذائي في الفكر الاقتصادي"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن الغذائي، جامعة أدرار، نوفمبر 2007.
- بن عبد الفتاح دحمان، استغلال الفرص الزراعية المتاحة كفيل بتحقيق الامن الغذائي- الزراعة الواحاتية بأدرار نموذجاً مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن الغذائي، جامعة أدرار، نوفمبر 2007.
- مبارك بلاطة، "السياسات الزراعية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسة، الجزء 39 رقم 4، 2001.
- دراسة لمنظمة الفاو بعنوان : الحق في الغذاء، النظرية والتطبيق، روما 2000.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قضية الأمن الغذائي العربي 1995.

- منتدى الخبراء الرفيع المستوى، كيفية إطعام العالم في سنة 2050، 12-13 أكتوبر 2009.
- سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006.
- ثانيا/ باللغة الاجنبية

PARIS-PETIT LAROUSSE EN COULEURS 1991 -

« LE DROIT DE L'ALIMENTATION » 1<sup>er</sup>, PIERE MARIE VINCENT 2-  
PRESSE UNIVERSITAIRE DE FRANCE 1996/108 PARIS-édition 1986

### الهوامش

- (1) بطرس البستاني، قطر المحيط، قاموس لغوي ميسر، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثانية، 1995، ص13.
- (2) سورة الأنفال الآية 11.
- (3) سورة قريش الآية 14.
- (4) سورة التين .
- (5) سورة يوسف الآية 64.
- ( P 53. (6 Cit. PARIS-PETIT LAROUSSE EN COULEURS 1991 -
- (7) -PIERE MARIE VINCENT، « LE DROIT DE L'ALIMENTATION » 1<sup>er</sup> édition 1986، PRESSE UNIVERSITAIRE DE FRANCE 1996/108 PARIS، CIT. P7.
- (8) د.السيد محمد السريتي، "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، دون طبعة، سنة 2000، ص14.
- (9) د. محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230 الكويت، فبراير 1998، ص326.
- (10) - انظر: دراسة لمنظمة الفاو بعنوان : الحق في الغذاء، النظرية والتطبيق، روما 2000، ص32.
- (11) -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قضية الأمن الغذائي العربي 1995، ص26.
- (12) - سورة طه.
- (13) - سورة قريش.
- (14) سورة البقرة.
- (15) - تحفة الأحوذى، شرح جامع الترمذى، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، كتاب الزهد، في باب التوكل على الله، حديث رقم 2384.
- (16) د. صفاء الدين محمد عبد الحكيم، "حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005، ص40.
- (17) د. محمد دباغ، "وسائل تحقيق الأمن الغذائي في الفكر الاقتصادي"، ملتقى ادرار، مرجع سابق، ص84.

(18) - يقول تعالى: "فقل استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا" الآية (10. 11. 12) من سورة نوح.

- (19) د. السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص33.
- (20) منها المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعهدت بموجبها الدول الأطراف بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدولي ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق الواردة في هذا العهد.
- (21) من بين التشريعات الوطنية نذكر:
- القانون رقم 83-83 مؤرخ في 18 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، ج ر عدد 83/34
  - القانون رقم 84-84 مؤرخ في 23 جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات، ج ر عدد 84/26
  - القانون رقم 87-87 مؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، ج ر عدد 87/54
  - القانون رقم 90-90 مؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر عدد 90/49
  - القانون رقم 01-01 مؤرخ في 15 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر عدد 01/77
  - القانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وغيرها من القوانين، ج ر عدد 03/43، وقد أعطى القانون رقم 08-16 مؤرخ في 2008 المتعلق بالتوجيه الفلاحي تعريفا للأمن الغذائي في المادة 03 منه إذ نصت: "الأمن الغذائي حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة".
  - (22) د. مبارك بلاطة، "السياسات الزراعية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسة، الجزء 39 رقم 4، 2001، ص105-106.
  - (23) بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص174.
  - (24) انظر: المرسوم التنفيذي رقم 97-483 مؤرخ في 15 ديسمبر 1997 يحدد كفايات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية وأعيانه وشروطه، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-372 المؤرخ في 23 نوفمبر 1998.
  - وأنظر أيضا: القانون رقم 08-20 مؤرخ في 23 نوفمبر 2008 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 04/08 المؤرخ في سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط وكفايات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.
  - (25) منتدى الخبراء الرفيع المستوى، كيفية إطعام العالم في سنة 2050، 12-13 أكتوبر 2009، ص39، ولمزيد من التفاصيل عن الزراعة في الجزائر راجع الموقع: [www.Algerie.dz.Com.Article7958/html](http://www.Algerie.dz.Com.Article7958/html)

- (26) انظر في ذلك: خطاب رئيس جمهورية الدولة الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة خلال القمة الـ13 للاتحاد الإفريقي بمدينة سرت الليبية حول "الاستثمار في الفلاحة تحقيقا للنمو الاقتصادي والأمن الغذائي".
- (27) انظر: منتدى الخبراء الرفيع المستوى، مرجع سابق، ص36.
- (28) انظر: سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006، ص35.
- تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية.
- (29) تقرير المنتدى، مرجع سابق ص36، وانظر أيضا: الجزائر تراهن على تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مرجع سابق، ص71.
- (30) تقرير المنتدى، مرجع سابق، ص36.